واجرى عليه احكام اللفظ فصارت الفاظا حكمية وح
القرينة فى ضمير المخاطب كون هذا المخاطب طرفا للتخاطب
وفى ضمير المتكلم كون المتكلم صاحب هذا التكلم وفى ضمير
الغائب كون هذا الشخص مما سبق ذكره والثانى ان ما
قرينته فى الخطاب لا ينحصر فى الضمير بل منه المعرف بلام
العهد نحو انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون
الرسول لا يقال مدلول الرسول كلى فيخرج عن المقسم
لانا نقول قد حقق فى موضعه ان المعرف بلام العهد
له وضع تركيبى لكل جزئى معهود من جزئيات مفهومه بخصوصه
وضعا عاما فلا ريبة فى تحقق مادة النقض تامل ولا
يشكل بالمعرف بلام الجنس لانه ليس له الا الوضع الافرادى
فمدلوله كلى كما كان قبل التعريف ولو افيد به جزئى من
جزئيات مفهومه فانما يفاد بالقرينة ويمكن ان يتكلف ويقال
مدار التقسيم على الوضع الافرادى يرشد
الى ذلك جعل ذو وفوق وامثالهما كليات مع استعمالهما
بالوضع

بالوضع التركيبى فى جزئيين معللا بان استعمالهما جزئيين
لعروض الاضافة حيث لم يعتبر هذا الوضع العارض
والثالث ان قرينة الضمير لا يجب ان يكون فى الكلام اذ قد
يكون ضمير غائب لم يذكر مرجعه لتقرره فى العقول ويمكن
ان يدفع بان استعمال الضمير فى غير ما ذكر يجوز لجعله
بمنزلة المذكور بل بان كون القرينة فى الخطاب اعم من
الكون فيه حقيقة او حكما والمرجع المتقرر فى العقول
فى حكم المقول وان كانت اى القرينة فى غيره اى غير الكلام
فاما حسية وهو اسم الاشارة قال نجم الائمة الرضى
انما بنيت اسماء الاشارة لاحتياجها الى القرينة لابهامها
وهى اما الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف
الى غيره هذا كلامه ويستفاد منه ان القرينة فى اسم
الاشارة لا ينحصر فى الحسية والقول بان الوصف
ما لم يسمع لم يصر قرينة فيحتوى عليه القرينة الحسية
يهدم كون القرينة فى الموصول عقلية تامل او عقلية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)